



بيان

وفد مملكة البحرين لدى الأمم المتحدة

أمام اللجنة الأولى

(الدورة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة)

الأربعاء 10 أكتوبر 2007

يلقيه

السفير / توفيق المنصور

المندوب الدائم لمملكة البحرين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس،

يسرني أن أتقدم لكم بالتهنئة الخالصة على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى في هذه الدورة الثانية والستين واثقين من أنكم بحكمتمكم سوف تقومون أعمال اللجنة بكل جدارة واقتدار. كما لا يفوتني أن أهنئ أعضاء المكتب على انتخابهم لمناصبهم.

السيد الرئيس،،

أود أن أشيد بالبيان الذي أدلى به السيد Sergio Duarte الممثل الخاص للأمين العام لشؤون نزع السلاح قبل الولوج في التحدث حول مسألة نزع السلاح وعدم الانتشار والتي ما زالت من المسائل التي توليها الأمم المتحدة اهتمامها الأكبر بغية تحقيق السلام والأمن في العالم، فقد شهدت السنوات القليلة الماضية تنامياً في سعي الدول للحصول على التكنولوجيا المتعلقة بالأسلحة النووية. وأخذت الشكوك تساور الكثيرين في ما يتصل بمدى إمكانية حصول الإرهابيين على تلك الأسلحة وبالتالي زرع الهلع

بين الأمنين وما قد يترتب على ذلك من زعزعة للاستقرار في العالم.

وفي هذا الصدد تؤكد مملكة البحرين على ضرورة تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دون تقييدها بأي استثناءات، والالتزام بأحكامها. وان من حق الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية والأطراف في معاهدة عدم الانتشار في الحصول على ضمانات أمن فورية وغير مشروطة وملزمة قانوناً.

السيد الرئيس،

ونظراً لما توليه مملكة البحرين من اهتمام بمسألة نزع السلاح فقد انضمت الى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بنزع الأسلحة بكافة صورها وأنواعها واستمراراً لهذه الأولوية فقد انضمت مملكة البحرين مؤخراً الى عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يقيناً منها بالدور الحيوي والهام الذي تلعبه الوكالة في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي.

وايماناً منا بضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج العربي من أسلحة الدمار الشامل، فاتنا نطالب المجتمع الدولي والأمم المتحدة بالضغط على إسرائيل للانضمام الى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم توقع على معاهدة عدم الانتشار، وضرورة إخضاع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنفيذاً للقرار الصادر في عام 1995 عند تمديد معاهدة عدم الانتشار بشكل لا نهائي ضمن صفقة متكاملة بين التمديد اللانهائي للمعاهدة وبين إنشاء منطقة الشرق الأوسط الخالية من الأسلحة النووية، والتي لم يتم تنفيذ هذا القرار الهام حتى اليوم.

السيد الرئيس،

في ما يتعلق بملف ايران النووي، فمملكة البحرين تدعو لمواصلة السعي لإيجاد تسوية سلمية في هذا الشأن من خلال المفاوضات المباشرة لتجنيد منطقة الخليج العربي المزيد من التوترات التي لازمت المنطقة خلال الخمس والعشرين سنة

الماضية، ونناشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية إبداء المزيد من الشفافية والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية طبقاً لمعاهدة عدم الانتشار وذلك لغرض غرس الطمأنينة لدى المجتمع الدولي ودول المنطقة بسلمية البرنامج النووي الإيراني، كما تؤكد مملكة البحرين على حق كافة الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية من خلال إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد الرئيس،

يشهد العالم اليوم المزيد من الصراعات المسلحة جراء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة والتي أصبحت أكثر تطوراً من ذي قبل، وأصبحت تلك الأسلحة مصدراً لزعزعة أمن واستقرار الكثير من الدول، كما أصبحت مصدر قلق رئيسي للمجتمع الدولي. إن برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة الذي تم التوصل إليه في عام 2001 وهو إطار سياسي هام يجب على كافة

الدول تنفيذ وإيلاءه الاهتمام اللازم نظراً لأهميته للعديد من الدول التي انتشرت فيها هذه الظاهرة المقلقة.

السيد الرئيس،

إننا نرحب بالاهتمام الخاص الذي يوليه الأمين العام للأمم المتحدة حول تنشيط برنامج عمل نزع السلاح ومنع الانتشار، حيث تم على ضوء ذلك إعادة هيكلة إدارة نزع السلاح في الأمانة العامة وتعيين ممثل خاص للأمين العام لهذا الغرض وهي خطوة هامة يجب دعمها لتعزيز ودعم قدرة الإدارة في اقتراح أفكار ومبادرات تدفع كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على التعاون والتعامل بشكل فعال في مجال نزع السلاح وخصوصاً نزع السلاح النووي.

إننا على يقين من أن التعاون الدولي في الحد من أسلحة الدمار الشامل سيظل على الدوام هدف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بغية بناء عالم جديد يرتكز على نبذ الحروب وعلى التعايش السلمي من أجل أجيال تعيش في أمن وسلام ورخاء.

وشكراً السيد الرئيس